منظمة التجارة العالمية

اعداد

الدكتور / عبد الفتاح ثابت ناصر

أستاذ الإدارة والاقتصاد المساعد كلية المجتمع "الهجر" القبيطه – لحـــج
الجمهورية اليمنية – لحج
Fatah2004@mail.ru
Fatah600@yahoo.com

ملخص بحث : منظمة التجارة العالمية :

في البحث المختصر اشرنا إلى أن منظمة التجارة العالمية تضم في عضويتها معظم دول العالم منها الدول الكبيرة والعظمى اقتصاديا وماليا وسياسيا ، فضلا عن ذلك دولا من العالم الثالث ، سردنا في بحثنا هذا مفهوم وتعريف هذه المنظمة و إلى نشاتها وبدايتها ، شروط القبول للعضوية فيها من الدول ، فضلا عن الميزات التي تتحصل عليها الدول الأعضاء عن غيرها ، و السلبيات التي تواجه الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية و الايجابيات التي تتلقاها هذه الدول الأعضاء في المنظمة ، ووضحنا الدور الذي تؤديه المنظمة في تطوير اقتصاد وصناعة الدول الأعضاء ، كما تقوم المنظمة بحل النزاعات بين الدول الأعضاء وغير الأعضاء ، إن منظمة التجارة العالمية واسعة الانتشار والدول الراغبة بالانضمام إليها يزداد يوماً بعد يوم ، ولكن مستقبلها يواجه عدة تحديات تدور بين أعضاء المنظمة المهيمنين على الاقتصاد العالمي فيما يخص شروط التجارة والصناعة والضرائب الجمركية والتنافس في الأسواق الصناعية ، ولكن رغم ذلك المستقبل يزدهر لهذه المنظمة العالمية العملاقة

Abstract:

World Trade Organization

In the brief research we pointed out that the World Trade Organization includes in its membership most countries of the world, including the big and economically, financially and politically, also the countries of the third world. In addition to the advantages that the Member States are getting from others, as well as the disadvantages faced by the WTO Member States and the positives received by these WTO Member States, we explained the role played by the WTO in developing In addition to resolving disputes between member states and non-members, the WTO is increasingly widespread and willing to join, but its future faces several challenges among WTO members who dominate the global economy in terms of trade terms. Industry, customs taxes and competition in industrial markets, but nonetheless the future is booming for this giant global organization.

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

المقدمة :

الحمد لله حمدًا طيبًا طاهرًا مباركًا فيه، كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على خير الرسل الذي بلغ الرسالة، وأدى الأمانة، وتركنا على الحجة البيضاء، ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها إلا هالك.

وبعد:

يشكل هذا البحث مرجعا غنيا للباحثين في موضوع منظمة ألتجاره العالمية ، نظرا للدور الذي تضطلع به هذه المنظمة على الساحة الدولية في الميدان التجاري، فضلا عن سعي دول العالم الثالث إلى اللحاق بمسيرة التجارة الدولية فقد كان من الضروري التعريف بهذه المنظمة والدور العالمي الذي تؤديه في إدارة مجال التجارة العالمي ونظامه الجديد الذي وضعته المنظمة بما يتناسب والتطورات الجارية على المستوى التجاري والاقتصادي والصناعي والتقني والعلمي . أن منظمة التجارة العالمية أعطت الكثير للدول الأعضاء فيها من خلال التسهيلات الجمركية وتوزيع السلع على نطاق واسع وإعطاء هذه الدول زخم كبير في تنظيم تجارتها الداخلية بما يتناسب ووضعها الجديد في هذه المنظمة . إن الدول النامية ودول العالم الثالث استفادة كثيرا من انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية حيث استفادت من خلال وضع الخطط المدروسة في التصنيع والتجارة وتحديد أولوياتها التجارية بما يتناسب وطلبات المنظمة التجارية العالمية وأيضا ساعد بانضمامها إلى هذه المنظمة فتح أسواق جديدة وزيادة في وتيرة التجارة والاقتصاد .

الأهمية :

منظمة التجارة العالمية هي التي تتحكم في مجال التجارة العالمية بين الدول وهي التي توضع الشروط والقوانين لجميع الدول الأعضاء وهي التي تحدد نوعية السلع ومواصفاتها وأي الدول التي تنتجها كل ذلك يتم وفقأ لضوابط تحددها هذه المنظمة وايضأ هي التي تحدد نوعية العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء وبين المنظمة وبقية الدول الغير أعضاء .

منهج البحث :

في هذا البحث تم التطرق إلى دور منظمة التجارة العالمية في السياسة الاقتصادية العالمية وكيف أن هذه المنظمة تؤدي دورا كبيرا ومحوريا في الاقتصاد العالمي اعتمد في ذلك المنهج الاستقرائي والذي ظهر ذلك جليا في الكتب الذي تم الاطلاع عليها حول هذه المنظمة بالتفصيل .اخذنا المنهج التحليلي حول المنظمة ومفهومها وتركيبتها الهيكلية ودورها في الاقتصاد الوطني وكذا سلبياتها وايجابياتها وتأثيرها على الدول الأعضاء وغير الأعضاء ودورها وحجمها الاقتصادي الكبير والمهيمن على المجال الاقتصادي والتجاري العالمي وكذا تأثير هذه المنظمة على اقتصاديات الدول .

.<u>خطة البحث :</u>

بالنظر إلى الأهمية العلمية للبحث تم تقسيمه إلى أربعة مباحث حيث تضمن المبحث الأول مفهوم منظمة التجارة العالمية وتأسيسها وأهدافها ومهامها ،المبحث الثاني تطرقنا فيه شروط العضوية في منظمة التجارة العالمية وأنواع

العضوية والمزايا والامتيازات التي يحصل عليها الأعضاء في المنظمة والمبحث الثالث وضحنا فيه الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية وأخيرا المبحث الرابع يبحث اثأر منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد العالمي واقتصاد البلدان النامية والعربية فضلا عن بعض الانتقادات الموجهة للمنظمة ومستقبلها .

المبحث الأول : مفهوم ونشأة وأهداف منظمة التجارة العالمية :

المطلب الأول : مفهوم ونشأة منظمة التجارة العالمية :

مفهومها :

- **منظمة التجارة العالمية** : (WTO) بالإنجليزية(World Trade Organization :بالفرنسية Organisation : mondiale du commerce) (Organización Mundial del Comercio. بالإسبانية: هي منظمة عالمية مقرها مدينة جنيف في سويسرا، مهمتها الأساسية هي ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من السلاسة واليسر والحرية. وهي المنظمة العالمية الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة ما بين الدول. تضم منظمة التجارة العالمية 164 دولة عضو إضافةً إلى 20 دولة مراقبة كما في 1 آب / أغسطس 2016. (الموسوعة الحرة)
- هي إحدى المنظمات الدولية العالمية التي أسند لها مهمة أساسية عند إنشائها، وهي ضمان انسياب التجارة بين بلدان العالم بأكبر قدر من السلاسة وضمان حرية تلك التجارة، وهي المنظمة الدولية الوحيدة التي تختص بالقوانين التجارية الدولية، وتضم مائة وستين دولة تتمتع بالعضوية الكاملة، فضلا عن أربعة وعشرين دولة بصفة مراقب . (العاجيب ، 2016)
- عرفت منظمة التجارة العالمية على أنها:« منظمة اقتصادية عالمية النشاط ذات شخصية قانونية مستقلة، تعمل ضمن منظومة النظام الاقتصادي العالمي الجديد على إدارة وإقامة دعائم النظام التجاري الدولي وتقويته في مجال تحرير التجارة الدولية وزيادة التبادل الدولي والنشاط الاقتصادي العالمي، وتقف على قدم المساواة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في رسم وتوجيها لسياسات الاقتصادية الدولية المؤثرة على الأطراف المختلفة في العالم، للوصول إلى إدارة أكثر كفاءة وأفضل للنظام الاقتصادي العالمي» . (عبد الحميد، 2003)
- وبصياغة أخرى عرفت المنظمة على أنها: ذلك الإطار التنظيمي المنشأ في أول يناير 1995 والذي يحتوي على جميع الاتفاقيات التي أسفرت عنها جولة أورجواي المنعقدة ما بين 1986 إلى 1993 وهي ذات شخصية قانونية مستقلة عن شخصية الأفراد المكونين لها_ (حجازي ، 2001)

– عبارة عن إطار قانوني ومؤسسي لنظام التجارة متعدد الأطراف. ويؤمن ذلك الإطار الالتزامات التعاقدية الأساسية التي تحدد للحكومات كيف يمكن صياغة وتنفيذ الأنظمة والضوابط التجارية المحلية. كما أن المنظمة منتدى يسعى إلى تنمية العلاقات التجارية بين الدول من خلال المناقشات والمفاوضات الجماعية والأحكام القضائية للمنازعات التجارية_ (عبد الواحد ، 2000)

المطلب الثاني : نشأة منظمة التجارة العالمية :

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بدأت الدول المنتصرة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية تشكيل خريطة العالم على

وفق مصالحها السياسية والاقتصادية والعسكرية وغير ذلك ، ومن هنا أنشأت منظمة الأمم المتحدة عام 1945 ، كما تم إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وقد بدأت جهود الأمم المتحدة لتنظيم التبادل الدولي للتجارة في عام 1946 من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لها ، وفي عام 1948 تم إعداد ميثاق "هافانا" لتنظيم التجارة الذي وقعت عليه 53 دولة واقترح فيه إنشاء مؤسسة دولية لتنظيم التجارة ، إلا أن الولايات المتحدة اعترضت على مشروع الميثاق، وذلك للمعارضة التي أبدتها اتحادات المنتجين في الولايات المتحدة الأمريكية على مبدأ تخفيض التعريفة الجمركية وسياسة التوسع في الاستيراد.

وفي نفس الوقت الذي رفضت فيه الولايات المتحدة مشروع ميثاق "هافانا (اديب ، 2005)

1-دعت بعض الدول للتفاوض بشأن تخفيض الرسوم الجمركية وتخفيض القيود الكمية على الواردات بهدف توسيع التجارة العالمية ، في البداية كان التفاوض يتم بين كل دولتين على انفراد وحول سلع معينة ثم جمعت هده الاتفاقيات وعممت في اتفاق متعدد الأطراف أطلق عليه "الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة General Agreement on Tariffs and Tradeوأطلق عليها اختصارا اسم (الجات)

الجات : هي عبارة عن اتفاقية دولية متعددة الأطراف تضمن حقوقا والتزامات متبادلة عقدت بين حكومات الدول الموقعة عليها والتي تعرف اصطلاحا بالإطراف المتعاقدة بهدف تحرير التجارة الدولية السلعية من القيود التي تعوق حركتها ، وقد اتخذت الاتفاقية إلى جانب ذلك مجموعة من الأهداف العامة أهمها:

1- العمل على رفع مستوى معيشة الدول المتعاقدة.

2- الارتفاع بمستوى الدخل القومي الحقيقي.

3- استغلال الموارد الاقتصادية ، والتوسع في الإنتاج والمبادلات الدولية السلعية.

4- زيادة حجم التجارة الدولية وإزالة القيود المحلية من خلال تخفيض القيود الكمية والجمركية.

5- إتباع المفاوضات كوسيلة لحل المشكلات المتعلقة بالتجارة الدولية السلعية . (المنظمة العربية للتنمية الأدارية : 2005)

وقع على هده الاتفاقية في أكتوبر عام 1947 مندوبو 23 دولة لتصبح الاتفاقية سارية المفعول ابتداء من يناير 1948، وقد تطورت هده الاتفاقية بحيث أخذت شكل ومقومات المنظمة الدولية وأصبحت كما لو كانت احدى المنظمات العالمية. (الجوراني : 2011)

المطلب الثالث :أهداف ونشاط ومهام منظمة التجارة العالمية :

المؤشر الأول : الأهداف :

- رفع مستويات المعيشة.
- ضمان العمالة الكاملة وزيادة الدخل الحقيقي والطلب الكفؤ.
- توسعة الإنتاج وزيادة حجم التجارة في السلع والخدمات.

- الاستخدام الأمثل للموارد العالمية المتاحة وفقاً للمخططات التنموية ، والعمل على حماية البيئة والحفاظ عليها بما يتلاءم مع متطلبات التطور الاقتصادي العالمي.

تفعيل الجهود الإيجابية لتأمين حصول البلدان النامية ، والأقل نموا على نصيب وافر في معدلات النمو المرتفعة للتجارة الدولية للاستفادة من عائداتها المالية في تمويل مشروعاتها التنموية الاقتصادية والاجتماعية (وزارة الأقتصاد . دولة الأمارات : 2016)

المؤشر الثاني : نشاط ومهام منظمة التجارة العالمية :

بالطبع يوجد العديد من الأهداف الأساسية لمنظمة التجارة العالمية، والهدف الأساسي هو أن يتم المساعدة في سريان التجارة وتدفقها بشكل سلسل وحرية تامة، وبالتالي تقوم المنظمة بتلك الخطوات من خلال:

- العمل على فض المنازعات التي تتعلق بالتجارة
- العمل على مراجعة مختلفة السياسات القومية التي تتعلق بالتجارة
- العمل على نشر التعاون بين المنظمات الدولية الأخرى.
- العمل على تقديم العون والمساعدات إلى الدول النامية في مختلف الموضوعات التي تتعلق بالسياسات التجارية، وذلك من خلال المساعدات التكنولوجيا.
- العمل على إدارة الاتفاقيات من خلال التجارة

التواجد في مختلف المنتديات التي تعمل على المفاوضات المتعلقة بالتجارة (سعيد ، 2019)

المطلب الرابع : المبادئ الأساسية لمنظمة التجارة العالمية :

يجب أن يتسم النظام التجاري بالتالي:

- لا تمييز :عدم التمييز بين الشركاء التجاريين في المعاملة "يتم إعطاء معاملة متساوية وفقاً لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية"، وكذلك عدم التمييز بين المنتج أو الخدمة المحلية والأجنبية "بموجب إعطاء المعاملة الوطنية."
- تحرير :وذلك من خلال ما يتم التفاوض عليه لإزالة العوائق والقيود.
- متوقعة :الشركات الأجنبية، المستثمرون والحكومات يجب أن يتيقنوا بأن العوائق التجارية " بما فيها التعريفية وغير التعريفية" لا تزداد بشكل اعتباطي، حيث أن الرسوم التعريفية والنفاذ إلى الأسواق التزامات مربوطة في المنظمة.
- المزيد من التنافسية :إحباط الممارسات غير العادلة بما فيها دعم الصادرات والإغراق.

. المزيد من الفوائد للدول النامية والأقل نمواً :بحيث تمنح هذه الدول مزيداً من الوقت، مرونة أعلى وامتيازات خاصة للتطبيق. (وزالرة الأقتصاد الأماراتية ، 2018)

المبحث الثاني : العضوية في منظمة التجارة العالمية وشروطها :

المطلب الأول : شروط العضوية في المنظمة :

اعتبرت اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية الموقعة من عام 1994
أن الأطراف المتعاقدة كافة في اتفاقية الجات 1947،والتي تقبل اتفاقية جولة أورجواي (الموسوعة الحرة ، 1994)

1- أعضاء أصليين بمنظمة التجارة العالمية كما يحق لأي دولة أو إقليم اقتصادي أو اتحاد جمركي ، يتمتع بحرية كاملة في إدارة علاقاته التجارية الخارجية في الانضمام للمنظمة الاتفاقيات التابعة لها كافة ،وفقا للشروط المتفق عليها بين الدول الأعضاء. (عبد الحميد ، 2003 : 94)

2- **تتلخص الشروط العامة في :**

1-**استقلال الدولة** :يشترط في الدولة لكي تكون عضوا في المنظمات الدولية أن تكون مستقلة ذات سيادة ،ويقصد باستقلال الدول هي الاستقلال القانوني وليس الاستقلال الحقيقي .أي أن تتوافر عناصرها الثلاثة من حكومة وإقليم وشعب ،بغض النظر عن طبيعة النظام السياسي والقانوني السائد فيها .وبغض النظر عن خضوع هذه الدول للهيمنة الأجنبية أو وجود قوات أجنبية على أراضيها تحت أي تسمية أو غطاء.

أما الأقاليم المستعمرة فإنها لا تقبل في عضوية المنظمات الدولية إلا إذا كانت معاهدة إنشاء المنظمة تقتضي بقبولها كما هو الحال بالنسبة لفلسطين .إذا أجاز ميثاق جامعة الدول العربية قبول فلسطين فقط في عضوية جامعة الدول العربية على الرغم من أنها محتلة من قبل مستوطنين يهود أجانب .

وذهبت اتفاقية منظمة التجارة العالمية إلى التوسع في قبول الدول فلم تعد العضوية فيها مقصورة على الدول المستقرة فحسب بل إن المادة السادسة عشرة من الاتفاقية أجازت أن يكون انضمام دولة أو إقليم جمركي منفصل ،ولكن يملك استقلالا ذاتيا كاملا في إدارة علاقاتها التجارية الخارجية ،أن ينضم إلى اتفاقية ،بالشروط التي يتفق عليها بينه وبين المنظمة.ويسري الانضمام الى المنظمة على الاتفاقات التجارية الأخرى ،وكان الهدف من هذا التوسع هو قبول "تايوان" في المنظمة.

2- **حرية الدولة :**

يأتي مبدأ حرية الدولة بالانضمام إلى المنظمات الدولية كنتيجة طبيعية لفكرة السيادة التي تعد الحجر الأساس في العلاقة الدولية ذلك أن الدولة حرة في أن تشارك بتأسيس المنظمة الدولية أو الانضمام إليها ولها أن ترفض ذلك وحرية الدولة في هذا الصدد تعد من الحقوق الأساسية التي لا نزاع عليها .فلا يجوز إرغام دولة على الانضمام إلى منظمة دولية.

3- **الالتزام بقواعد المنظمة:**

يجب على الدول الأعضاء في المنظمة الدولية الالتزام بمعاهدة إنشاء المنظمة والمعاهدات التي تعقد في إطارها .وتلتزم الدولة أيضا بالقرارات التي تصدرها المنظمة وأن خالفت المعاهدات والقرارات أحكام القوانين الداخلية للدول الأعضاء ،وعلى الدول الأعضاء في المنظمة الدولية أن تجعل قوانينها الداخلية منسجمة مع المعاهدات والقرارات التي تصدرها المنظمة.

4- **التمثيل في المنظمة:**

إن المنظمة الدولية ليست دولة فوق الدول بل إنها تمثل إرادة الدول الأعضاء وهي تحقق أهدافها وتحمي مصالحها عن طريق الدول الأعضاء .كما أن المنظمة قد تصدر قرارات تفرض التزامات على الدول الأعضاء جميعها ممثله في المنظمة لكي تأخذ قراراتها الشكل الصحيح ،فوجود الدولة العضو في المنظمة يعد ضروريا وقانونيا.وقد يتطلب وجود ممثل لها في المنظمة أن يحضر جميع اجتماعاتها ومداولاتها ويشارك في أنشطتها المختلفة،ويجب أ، يكون هذا الممثل معين وممثلا عن رئيس الدولة ويحمل تخويلا من دولته يطلق عليه وثيقة اعتماد تمنحه حق تمثيلها وحدود هذا التمثيل.أما إذا كان ممثل الدولة رئيسها في مؤتمرات القمة أو وزيرا للخارجية فلا يتطلب في هذه الحالة أن يحمل وثيقة الاعتماد.

5- دفع الاشتراكات:

تعد مسألة دفع الاشتراكات مسألة بديهيه في المنظمات الدولية جميعها ،لحاجة المنظمة للمصادر المالية التي تمول أنشطتها وأعمالها ومقرها وموظفيها وإداراتها وتنفيذ أهدافها .

6- ضمان الحصانات والامتيازات الدبلوماسية :

تلتزم الدول الأعضاء في المنظمة بحماية أموال المنظمة على أراضيها،كما تضمن توفير الحصانة الدبلوماسية لهذه الأموال وعم انتهاك حرمة مقرها ومكاتبها ومنحها الإعفاءات المالية والسماح لها بالعمل داخل أراضيها

كما تلتزم المنظمة بمنح ممثلي الدول فيها والأمين العام والموظفين والخبراء العامين فيها الحصانات والامتيازات الدبلوماسية والإعفاءات المالية التي تقررها معاهدة إنشائها. (عبد الحميد ،2003 :94)

الشروط الخاصة بالانضمام لمنظمة التجارة العالمية:

1- تقديم تنازلات للتعرفة الجمركية:

حيث تشترط المنظمة على الدول الأعضاء الراغبة في الانضمام تقديم جدول للتنازلات تحتوي على تعريفات جمركية حيث الدول ملزمة أن تخفض التعرفة المفروضة على السلع والخدمات التي تستوردها ،ولا يمكن رفعها إلا في حالات خاصة.

2-الالتزام باتفاقيات منظمة التجارة العالمية:

تتعهد الدولة الراغبة بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بالتوقيع على بروتوكول انضمامها للمنظمة،ويشمل الموافقة على الالتزام باتفاقية منظمة التجارة العالمية (عدا اتفاقية المناقصات الحكومية واتفاقية واتفاقية الطائرات المدنية فإنهما من الاتفاقيات الاختيارية)أي عليها أن توافق على اتفاقيات الجات عام 1947 واتفاقيات جولة أورغواي والاتفاقيات الأخرى الملزمة.وليس أمام الدولة حق الاختيار بين الاتفاقيات بعكس ما كان سائد أيام الجات وخاصة بعد جولة طوكيو (جولة طوكيو هي الجوله السابعه ، 1973-1979)

حيث لم توقع معظم الدول النامية على نتائجها التي تمثلت باتفاقيات خاصة.ذلك أن هذه الاتفاقيات تعد اتفاقيات تجارة تمس عمل المنظمة بصورة أساسية.

3-وقف الدعم عن الشركات الوطنية:

تتعهد الدولة بعدم تقديم الدعم للشركات الوطنية مهما كان نوع الدعم ،والهدف من ذلك المساواة بالمنافسة مع البضائع والخدمات المستوردة.ذلك أن الدعم يؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج مما يجعلها في وضع تنافسي أفضل من الشركات الأجنبية.

4-تطبيق مبدأ الشفافية:

يجب على الدولة الراغبة بالانضمام أن تتعهد بتطبيق ((مبدأ الشفافية)) (السيد ، 2007) حيث تقوم الدولة بإشعار الدول الأعضاء بالقوانين والأوامر التي تصدرها فيما يتعلق بالسلع والخدمات . (مكي ، 2000 : 23)

المطلب الثاني : أنواع العضوية :

تكون العضوية في المنظمات الدولية بصورة عامة على الشكل الآتي:

1-العضوية الأصلية في المنظمة:

الأعضاء الأصليون هم الأعضاء الدين اشتركوا في مناقشة معاهدة إنشاء المنظمة انضموا إليها قبل نفاذها.وقد تنص معاهدة إنشاء المنظمة على تسمية الأعضاء الأصلين ويتمتع الأعضاء الأصليون بالقبول المباشر في المنظمة.أي أن قبولهم بالمنظمة يتم بمجرد إيداع وثائق الانضمام للمنظمة

طبقا لمعاهدة إنشاء المنظمة وقبل دخول المنظمة حيز النفاذ و لا يتطلب موافقة المنظمة على قبولهم،بسبب أن منظمة في طور الإنشاء،وعدم وجود هيئة تقرر مثل هذا الانضمام .فيكون الانضمام بصورة مباشرة.

2-العضوية بالانضمام:

وهم الأعضاء الذين انضموا للمنظمة بعد دخول المنظمة حيز التنفيذ وممارسة نشاطها بصورة فعلية بغض النظر عما إذا كانوا قد اشتركوا في مناقشة معاهدة إنشاء المنظمة أم لا.فوصف العضو المنضم يطلق على العضو الذي ينضم للمنظمة بعد نفاذ معاهدة إنشاءها ولم يكن من الدول التي وقعت على اتفاقية الجات عام 1947.

ولا يتميز العضو الأصلي عن العضو المنضم من حيث الحقوق والامتيازات .غير أن العضو الأصلي يشارك في إبداء رأيه في قبول العضو المنضم.كما أن العضو المنضم بعد انضمامه يصبح كالعضو الأصلي في إبداء رأيه في قبول الأعضاء المنضمين الجدد.

-العضو المراقب:

1- تمنح بعض المنظمات الدولية لبعض حركات التحرر حق الإسهام في أنشطتها دون أن تمنحها حق العضوية الكاملة،من دون حضور المناقشة والرد على ممثلي الدول الأعضاء , يتمتع العضو المراقب بحق حضور المؤتمرات والندوات التي تعقدها المنظمة والمناقشات والمفاوضات وإبداء الاقتراحات . دون أن يكون لها الحق في التصويت .ولا يلزم العضو المراقب بدفع الاشتراكات وتنفيذ الالتزامات التي تلزمها المنظمة على الأعضاء (محمود ، 2002 : 382 ـ 388)

1) الية الانضمام الى منظمة التجارة العالمية :

2) يقصد بعملية ومتطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية التأكد من أن الدول الأعضاء الجديدة تتبنى وتواظب على تطبيق السياسات التجارية نفسها التي تمارسها جميع الدول الأعضاء الأخرى .والتي تتميز بالشفافية والعدالة وإمكانية معرفتها مقدما.ويجب أن تثبت البلدان التي تسعى إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أن ممارساتها التجارية تتوافق مع جميع الاتفاقيات المنبثقة عن المنظمة قبل أن يسمح لها بالانضمام إلى هذه المنظومة التجارية العالمية ،وعليه فإن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية عملية طويلة وحافلة بالتفاصيل الدقيقة.

3) وشروط الانضمام إلى عضوية المنظمة يتم التفاوض عليها مابين الدولة صاحبة الطلب من جهة والدول الأعضاء من جهة أخرى ،وذلك من خلال سلسة من جولات التفاوض الثنائية ومتعددة الأطراف .وتسفر عن هذه المفاوضات شروط معينة تحدد متطلبات انضمام الدولة المعنية إلى المنظمة بيد أن النظام القانوني في البلد الراغب في الانضمام يجب أن يتوافق قبل الانضمام مع جميع الاتفاقيات المنبثقة عن المنظمة. (اللقماني ، 2004 : 56)

4) الخطوات الإجرائية لعملية الانضمام :

5) لمنظمة التجارة طريقة خاصة في قبول العضوية.إذ يتم قبول دولة ما في عضوية المنظمة باعتماد إحدى الطريقتين التالية:

6) **الطريقة الأولى:**تتلقى الدول المعنية رسائل من لجنة خاصة للنظر في طلبات العضوية الجديدة ،تكون في الغالب مكونة من الدول الصناعية الكبرى، فضلا عن أهم الدول ذات العلاقات التجارية مع الدول الراغبة في اكتساب عضوية المنظمة.

7) **الطريقة الثانية:**تقدم الدولة الراغبة في العضوية بنفسها بقائمة تشمل تخفيض التعرفة الجمركية ،وفي بعض الأحيان تتم الطريقتان معا فتتقدم الدولة المعنية بقائمة لتخفيض التعرفة الجمركية ،وفي الوقت نفسه تتلقى قائمة بالتخفيضات المطلوبة من اللجنة المشكلة للنظر في العضوية

يمر طلب الانضمام لعضوية منظمة التجارة العالمية بأربع مراحل تتم على النحو التالي:

1-يتقدم الراغب الانضمام بطلب عضويته إلى مدير عام الأمانة العامة لمنظمة التجارة العالمية ،وعلى أن يصف فيه كل مظاهر تجارته وسياسته الاقتصادية ذات الصلة بوظائف المنظمة،ويفحص الطلب بواسطة فرق عمل تشكل لبحث طلبات الانضمام تمهيدا لتقديم مذكرات في شأن العضوية.

2-تجرى مفاوضات بين راغب العضوية وفريق العمل المشكل لبحث عضويته نيابة عن أعضاء المنظمة تبحث خلالها سياساته التجارية وأوضاعه الاقتصادية،وتناقش جداول الامتيازات والالتزامات المقدمة منه بشأن تجارة السلع وتجارة الخدمات،وتقدم بيانات إحصائية عن طالب العضوية لجميع أعضاء المنظمة ويحق لهم الحصول على توضيحات إضافية بتوجيه استفسارات كتابية إلى الحكومة صاحبة الطلب التي عليها أن تجيبهم بمذكرات تتضمن الأجوبة المطلوبة.

3–يعد فريق العمل المشكل لبحث العضوية تقريرا عن نتائج مفاوضات مع طالب العضوية يبين فيه مدى قدرته على امتثال لأحكام اتفاقية مراكش المنشئة لمنظمة التجارة العالمية وسائر الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف ويلحق بالتقرير مشروع قرار بروتوكول الانضمام،وتعرض هذه الوثائق على المجلس العالم لاعتمادها.

4– يطرح أخيرا تقرير فريق العمل ومشروع القرار وبروتوكول الانضمام للتصويت عليه من خلال المؤتمر الوزاري الذي يتخذ قرارات الانضمام ،ويوافق على شروط اتفاقية الانضمام بأغلبية ثلثي أعضاء المنظمة. (
محمود ، 2002 : 388 ـ 389)

المطلب الثالث : مزايا العضوية :

هناك فوائد عديدة يمكن أن تجنيها الدول الأعضاء في المنظمة أهمها:

•ان تنفيذ اتفاقيات المنظمة بوجه عام يجعل من الممكن توسيع نطاق الفرص التجارية بالنسبة للدول الأعضاء.

• ان النظم متعددة الأطراف الأكثر صرامة تكفل وجود بيئة تجارية أكثر أمنا وتزيد القدرة على التنبؤ بما قد يستجد وتقلل من أوجه عدم اليقين في العلاقات التجارية.

• لا يجوز الا للدول الأعضاء ممارسة الحقوق المحددة في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

• إن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية تمس إلى حد كبير درجات الشفافية في سياسات التجارة وممارسات الشركاء التجاريين مما يفرز أمن العلاقات التجارية.

• يمكن للأعضاء اللجوء إلى آلية تسوية المنازعات (الموسوعة الحرة ، 2009)

• تمكن العضوية البلدان من النهوض بمصالحها التجارية والاقتصادية من خلال المشاركة الفعالة في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية ، وهذه تضمن اتساق أية قواعد جديدة أو تعديلات للقواعد الموجودة مع مصالح الأعضاء (المنظمة العربية للتجارة ،2005 : 74)

المطلب الرابع : السلبيات والايجابيات لأعضاء المنظمة :

أولا / الإيجابيات :

1 – للدول الأعضاء في المنظمة الحق في ممارسة أنواع مختلفة من الحماية ضد الدول غير الأعضاء في المنظمة ، مثلا تشترط الدول الأعضاء بالمنظمة على الدول غير الأعضاء فيها ، إثبات أن الأدوية المنتجة من قبلها قد تم إنتاجها حسب براءات الاختراع أو علامات تجارية وبالطرق المشروعة .

2 – للدول الأعضاء بالمنظمة الحق في فرض حماية كمية (أي فرض حصص أو رفع ألتعرفه الجمر كية) على بعض المنتجات المستوردة من أي دوله غير عضو بالمنظمة ، إذا كان هناك خطر على صناعتها المحلية من جراء استيراد تلك المنتجات .

3 – تستفيد الدولة العضو بالمنظمة من أي ميزه تقدمها دوله عضو بالمنظمة لدوله أخرى أيضا عضو بالمنظمة ، وهذا يفتح المجال أمام منتجات الدول بالوصول لأسواق لم تكن تحلم بالوصول إليها .

4 – إن حماية حقوق الملكية الفكرية للمخترعين من قبل الدول الأعضاء بالمنظمة والتزام الدول بذلك ، سيكون له

أثرا على المخترعين والمبدعين ويشجعهم على الاستثمار بالخارج إذا علموا أن حقوقهم مضمونه ، وهذا يساعد على نقل التكنولوجيا المتطورة لدول أخرى .

ثانيا / السلبيات :

1 – إن منافسة المنتجات المستوردة للمنتجات المحلية الناشئة نتيجة لانخفاض ألتعرفه الجمر كية ومساواة السعر يجعل المستهلك يتجه لشراء المنتج المستورد بدلا من المنتج المحلي وهذا يسهم في عدم تطور المنتجات المحلية خاصةً بالنسبة للدول النامية .

2 – أن خفض ألتعرفه الجمر كية على المنتجات المستوردة سيؤدي إلى زيادة الطلب على تلك السلع والمنتجات ، وهذا يلحق الضرر بالصناعات المحلية ألناشئه ويؤدي إلى عدم تطورها لقلة الطلب عليها .

3 – قد تلجأ بعض الدول لتعويض خسارتها من خفض الرسوم الجمر كية على المنتجات الأجنبية إلى رفع نسبة الضريبة على بيع المنتجات المحلية ، أو فرض رسوم محلية ، وهذا يقلل من مستوى الحماية ويضعف الميزة النسبية لأسعار المنتجات المحلية .

4 – أن التزام الدول الأعضاء بالمنظمة بحماية حقوق الملكية الفكرية بأشكالها المختلفة يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج (لأن المنتجين يضطرون لدفع تكاليف أخرى تتمثل بشراء براءات الاختراع) ، التي يضيفوها على تكاليف الإنتاج الأصلية مما يؤدي إلى زيادة تكلفة الإنتاج وبالتالي زيادة أسعار السلع الأساسية (الشمري ، 2014 :30)

المبحث الثالث : هيكلة منظمة التجارة العالمية :

المطلب الأول : الهيكل التنظيمي للمنظمة :

يتألف هيكل المنظمة من الأجهزة التالية:

1– **المؤتمر الوزاري** : يتألف من وزراء تجارة الدول الأعضاء ، ويعتبر المؤتمر هو رأس السلطة في المنظمة ، ويجتمع المؤتمر الوزاري مرة كل عامين على الأقل ، وقد انعقد المؤتمر الوزاري الأول في ديسمبر (كانون الأول) 1996، في سنغافورة.

2– **الأمانة العامة:** تتكون من المدير العام للمنظمة ، وموظفين يتمتعون بالاستقلال التام عن دولهم.

3– **المجلس العام:** يضم ممثلين عن الدول الأعضاء في المنظمة ، يجتمع مرة واحدة على الأقل شهريا ، وله عدة وظائف منها تلك التي يسندها له المؤتمر الوزاري، كما أنه جهاز لفض المنازعات التجارية، وفحص السياسات التجارية ، وتخضع له جميع المجالس الرئيسة واللجان الفرعية ومجموعات العمل.

4 – **المجالس الرئيسية:** تتكون المجالس الرئيسية من :

- **مجلس تجارة السلع** : ويحتوي على عدة لجان ، منها اللجنة الزراعية ، ولجنة الإجراءات الوقائية ، ولجنة مراقبة المنسوجات ولجنة الممارسات ضد الإغراق وغيرها.
- **مجلس تجارة الخدمات** : ويشرف على عدة مجموعات منها مجموعة المفاوضات حول الاتصالات ولجنة تجارة

الخدمات المصرفية.

•**مجلس حقوق الملكية الفكرية** : ويهتم ببحث القضايا المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة.

2- **اللجان الفرعية** : تتكون من أربع لجان هي:

•**لجنة التجارة والبيئة** : وتعنى بدراسة تأثير التجارة على البيئة.

•**لجنة التجارة والتنمية** : التي تهتم بالعالم الثالث وبالأخص الدول الأقل نموا.

•**لجنة القيود المفروضة لأهداف ترتبط بميزان المدفوعات** : وتقدم الاستشارات بالقيود التي ترد على التجارة لأهداف ترتبط بميزان المدفوعات.

•**لجنة الميزانية والمالية والإدارة:** وتشرف على المسائل الداخلية للمنظمة.

6- **مجموعات العمل** : وتختص بدراسة الترشيحات لعضوية المنظمة ، فضلا عن مجموعة العلاقة بين التجارة والاستثمار، والمجموعة المختصة بسياسة المنافسة. (الجوراني ، ع 3446)

المطلب الثاني : أعضاء المنظمة :

تعمل منظمة التجارة العالمية على تقسيم أعضائها إلى ثلاثة أقسام، وهي على النحو التالي

- **الدول الأعضاء:**

تنضمّ مئة وستون دولة إلى عضوية منظمة التجارة العالمية، ومن ضمن هذه الدول: دول الاتحاد الأوروبي، والبرازيل، والسنغال، والكويت، والمغرب، والمملكة المتحدة، وأمريكا، واليابان، واليونان، وتركيا، وتونس، وإسرائيل، وكولومبيا، ومصر، وقبرص، وقطر، والإمارات العربية المتحدة، والإكوادور، والأردن، والصين، وألبانيا، وعُمان، وروسيا، وأوكرانيا، واليمن، والسعودية، وغيرها.

- **الدولة المُراقَبة:**

- وهي مجموعة من الدول يصل عددها إلى أربع وعشرين دولة تطمح وتسعى إلى الانضمام إلى قائمة أعضاء منظمة التجارة العالمية، وتعمل المنظّمة على فرض مفاوضات للانضمام على هذه الدول خلال فترة تصل إلى خمس سنوات بعد إطلاق مُسمّى الدول المراقبة عليها، ومن بين هذه الدول: أوزباكستان، وروسيا البيضاء، والعراق، والجزائر، وإيران، وجزر القمر، وسوريا، ولبنان، وليبيريا، وليبيا، وصربيا، وكازاخستان، وأفغانستان.

ا **لمنظمات الدولية:**

فتحت منظّمة التجارة العالمية أبواب عضويتها أمام المنظّمات الدولية للدخول على هيئة أعضاء مراقبين، ومن بين هذه المنظمات: اتحاد المغرب العربي، والبنك الإسلامي للتنمية، والمنظّمة العالمية للملكية الفكرية، وبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة، وغيرها من المنظمة (عمر ، 2017)

المبحث الرابع :تأثير منظمة التجارة العالمية على الدول :

المطلب الأول : تأثير منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد العالمي :

لقد كان لقيام منظمة التجارة العالمية أثارا مهمة على الاقتصاد العالمي ، من خلال ربط علاقات ومصالح تجارية دولية متشابكة بين عدد من البلدان ، ومع ميلاد هذه المنظمة اكتمل عقد مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي الحديث الذي يتسم بهيمنة النظام الرأسمالي بمبادئه وآلياته.

وتسعى الدول الأعضاء الى الاستفادة من تحرير التجارة وحركة رؤوس الأموال الدولية. وقد سبقت ميلاد هذه المنظمة مفاوضات عسيرة برهنت على التناقضات القائمة بين الدول الصناعية الكبرى الباحثة عن أسواق لتصريف منتجاتها ، والدول النامية التي تسعى لحماية اقتصادياتها من المنافسة الشديدة ، والاستفادة من عائدات الضرائب والرسوم الجمركية على السلع الواردة واعتبار المنظمة جهازا جديدا لتمرير سياسات القوى العظمى المهيمنة.

ان ابرز سمات الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن تتمثل في حركة السلع والخدمات ورأس المال والمعلومات والأيدي العاملة عبر الحدود الوطنية والإقليمية ، وهي مرتبطة بتطور تكنولوجيات الاتصال التي أدت الى جعل العالم يبدو كقرية صغيرة.

وتهدف المنظمة الى تقوية الاقتصاد العالمي من خلال تحرير التجارة من جميع القيود ، ورفع مستوى الدخل القومي الحقيقي للدول الأعضاء ، وزيادة الطلب على الموارد الاقتصادية والاستغلال الأمثل لها ، وتوسيع وتسهيل الوصول إلى الأسواق الدولية ، والتعاون مع المؤسسات الدولية الأخرى (صندوق النقد الدولي، 1944) و(البنك الدولي ، 2000) لتحقيق الانسجام بين السياسات التجارية والمالية والنقدية.

وقد حظي موضوع عولمة الاقتصاد خلال السنوات الأخيرة بجانب مهم من اهتمامات المفكرين الاقتصاديين والسياسيين في جميع أنحاء العالم بعد أن بدا واضحا للعيان أن التطورات الاقتصادية السريعة والمتلاحقة التي يشهدها عالمنا المعاصر أدت إلى نظام اقتصادي جديد أعاد ترتيب الأولويات والإيديولوجيات الاقتصادية للدول ، والى ظهور منظومة من العلاقات والمصالح الاقتصادية المتشابكة التي ساهمت في قيام نظام اقتصادي عالمي أكثر تعقيدا.

ان ميلاد هذه المنظمة بعد سنوات عديدة من المفاوضات الشاقة ، جاء كثمرة للأوضاع التي ميزت العالم منذ بداية التسعينات من القرن الماضي والمتمثلة في العولمة وتشابك الاقتصاديات وارتباط مصالح العديد من الدول النامية بالدول المتقدمة والشركات الكبرى العابرة للقارات وتنامي دور المؤسسات الدولية في رسم مسار التنمية للدول النامية والتحكم فيه ، هذا بالإضافة إلى سعي دول الشمال الغنية للسيطرة على النصيب الأوفر من الاقتصاد العالمي عبر شركاتها وفروعها المنتشرة في أنحاء العالم، والتي أصبحت تتحكم في جزء كبير ومتزايد من عمليات الإنتاج وتوزيع الدخل العالمي ، وكذلك سعي تلك الدول لحل مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية ولو على حساب الدول الفقيرة.وأبرز مظاهر العولمة مايلي:

أ. تدفق التبادلات التجارية كمحرك للنمو الاقتصادي:

تكمن الخاصية الرئيسة للعولمة الاقتصادية أساسا في الزيادة السريعة و المتزايدة للتجارة الدولية منذ الحرب العالمية الثانية، إذ نلاحظ التزايد السريع لقيمة تبادل البضائع أكثر من قيمة الإنتاج و المداخيل (إجمالي الناتج الداخلي

الخام) وعلى سبيل المثال، فإن حصة الخدمات (المواصلات، التأمينات، الاتصالات السلكية و اللاسلكية، السياحة و حقوق التأليف) من التجارة العالمية ذات التكاثر المسترسل و المستمر بشكل واضح، إذ تمثل هذا الأخير اليوم 5/1 التبادلات، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تتزايد حصة المنتوجات المصنعة على حساب المنتوجات القاعدية الموجهة للتحويل في القطاع الصناعي، إذ انتقلت نسبة الخدمات من 56 % سنة 1982 إلى 73 % سنة 1992 .

هيمنة الدول المتقدمة: تحقق الدول المتقدمة أكثر من (75%) من التجارة العالمية بينما تتزايد واردات المواد الاستهلاكية العادية والقادمة من الدول المتخلفة بوثيرة معتدلة. فعلى سبيل المثال، و خلال الإثنى عشر سنة الأخيرة ، انتقلت حصة هذه المواد من 19.7 % إلى 26.9 % (و11.4 % إلى 13.9 % فقط لمجمل القطاع الصناعي.

وعلى العموم، فإن مساهمة (الدول السائرة في طريق النمو، 2010) تعرف تزايدا ملحوظا منذ بداية التسعينات في مجال التجارة العالمية.

إن هذه الظاهرة الحديثة العهد، ما زالت هامشية و لكن يتوقع بعض الخبراء استمرارية و تواصل سريعين لها. و يمكن التماس هذا بشكل خاص في الدول الصاعدة و (الدول الأسيوية و أمريكا اللاتينية) التي تشهد نموا اقتصاديا سريعا خلال العقد الأخير. تنمو واردات هذه الاقتصاديات النشيطة كذلك و تمثل أسواقا ذات اهتمام متزايد.

التأثير على البيئة: يؤدي هذا التطور الهائل للتجارة العالمية الفريدة من نوعها، إلى التأثير على البيئة و ذلك على مستويين:

الأول: إنه يدفع إلى التخصص و الاستغلال المكثف للعمليات الإنتاجية مما ساهم بشكل كبير و واضح إلى تدهور المحيط البيئي.

الثاني: إنه يكشف بوضوح بعض المشاكل البيئية وترسيخ بعدها العالمي. إن هذا النوع من النمو يفرض علينا توازنا عالميا للبيئة في مجالات محددة (مثلا منع المتاجرة ببعض المواد الخطيرة أو بعض الكائنات الحية المهددة بالانقراض).

ب. انفجار و تدفق التبادلات المالية والاستثمارات في الخارج:

تميزت العولمة بتسريع التبادلات المالية وتطور الاستثمارات المباشرة في الخارج. إن مصدر هذه الحركة يعود جزئيا إلى تعميم الانزلاقات المالية وعدم التحكم فيها خلال الثمانينات. ومما سهل من هذه المهمة، وجود (الابتكارات التكنولوجية ، **2017**) التي تؤدي إلى توزيع الإعلام و التحويلات الفورية. عرفت كل نشاطات البورصة والبنوك الداخلية و كذا الحركات للرساميل تحررا مطلقا.

فعلى سبيل المثال إن التزايد المالي في الأسواق المصرفية في المدة ما بين (1980– 1988) تضاعف بحوالي 8.5 مرة في دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (OCDE) و تدفق الاستثمارات المباشرة في الخارج بـ 3.5 مرات وكذا التدفق التجاري و الناتج العام الداخلي الخام العالمي بـ 1.9 مرة .

وهكذا فإن الاستثمارات المباشرة في الخارج زادت سرعتها بثلاث مرات عن المبادلات التجارية خلال سنوات الثمانينات. وقد بلغ مجمل الزيادة السنوية للاستثمارات حوالي 870 مليار مقابل 290 مليار خلال العقد السابق ، وبهذا تصبح أهمية ووزن قطاع الخدمات تعادل وتساوي الاستثمارات الصناعية.

الدول الصناعية : شهدت الولايات المتحدة الأمريكية تقلصا ملحوظا لحصتها في الاستثمارات في الخارج و لكن تحولت هذه الدولة إلى البلد الرئيس المستقبل لهذه الاستثمارات، بينما كرست حضورها وجودها في العالم كل من هولندا و بريطانيا العظمى وألمانيا، من جهة أخرى حققت فرنسا و اليابان تغلغلا معتبرا. وتاريخيا، ساهمت الدول المتخلفة بقسط ضئيل في هذه الحركة ما دام أن تزايد الاستثمارات تمركز في الدول المصنعة عموما. و لكن انعكس اتجاه الاستثمارات في أواخر الثمانينات، إذ أن حصة الدول السائرة في طريق النمو من الاستثمارات قي الخارج عرفت تزايدا ملحوظا و انتقل من 15 % في سنة 1989 ليصل إلى 43 % في 1993. و لكن تدفق الاستثمارات في اتجاه الدول المتخلفة تميز بتمركز جغرافي بارز (جنوب شرق أسيا خصوصا) و بسرعة فائقة، تبرز و تنفرد خصوصياتها في الأزمة المالية الأسيوية الأخيرة التي شهدتها هذه المنطقة عام 1997.

التشجيع على عدم وضع قواعد تنظيمية. مكنت السيولة المالية للمؤسسات من خلق تحويل و انتقال وحداتها الإنتاجية بكل سهولة في البلدان التي تتساهل كثيرا في مجال الضرائب والقوانين البيئية. لذا يمكن للبلدان الصاعدة أن تتسامح في مجال المعايير الاجتماعية والبيئية قصد جذب أكبر عدد ممكن من الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية. هذه الفرضية يجب أخذها بكل تحفظ. ولكن الشيء المؤكد في هذا الشأن هو أن تجميد أو الكف عن الرقابة والصرامة للقواعد و الإجراءات القانونية، الاجتماعية و البيئية وبخاصة مرونة في العقوبات ؛ كل هذا جعلها عوامل جذب وإغراء للرساميل المتأتية من المؤسسات التي يهمها الربح فقط.

ج. **الدور الضروري لقوة الشركات المتعددة الجنسيات:**

إن الظواهر التي وصفناها سابقا، كانت (الشركات المتعددة الجنسيات ، 2018) وراء تفعيلها أو المساهمة فيها أو تشجيعها. إذ تزامن هذا التزايد في الشركات و بالتوازي مع هذه الحركة العالمية التي أدت إزالة القيود التجارية و التي عادت عليها بأرباح و منافع هائلة. تمحورت مبادلات الشركات العظمى المتعددة الجنسيات حول أربعة قطاعات أساسية (البترول، السيارات، التكنولوجيا العالية و البنوك) جلها من الدول المصنعة المتقدمة ولكن تعتمد هذه الأخيرة على خلق شبكة من الفروع في الخارج كامتداد وتوابع لها بما في ذلك الدول النامية، وتتضمن تلك الشركات العظمى جل إن لم نقل كل المبادلات العالمية، و تحقق 70% من الاستثمارات المباشرة في الخارج باعتبارها المحرك الرئيسي لتوسعها.

و تقدم هذه الشركات أداة للتسيير، و مهارة جيدة في مجال التحكم التكنولوجي و إيجاد منفذ للتغلغل في الأسواق العالمية و لكن يمكن أن تعتمد بالمقابل على الأسواق المحلية. لذا فهي (أي الشركات العظمى) تستفيد من وفرة اليد العاملة الرخيصة في سوق العمل.

تؤهل هذه الخصائص، الشركات المتعددة الجنسيات لاكتساب وزن في كل تفاوض مع الدول سواء الشمالية منها أو

الجنوبية. و في هذا الإطار تستطيع هذه الشركات اكتساب الوسائل اللازمة للتأثير بشكل كبير في السياسات العمومية و بخاصة البيئية، و هذا ما يفسر المشاركة الفعالة للشركات الكبرى في اللقاءات و المفاوضات الدولية حول البيئة والتنمية و كذا في المناقشات المتعلقة بمدونات حسن السلوك الإرادي و المهيأة خصيصا لهذه الشركات (الحياري ، 2015).

المطلب الثاني : تأثير منظمة التجارة العالمية على الدول النامية :

لاشك أن اتفاق الجات هو اتفاق الأغنياء و البلدان النامية في هذا المجال تعد تابعة و قابلة لما يصدر عن الأغنياء. و قد ذكرت صحيفة "وول ستريت جورنال" على لسان محررها "لورنس أنفراسيا" مصورا حال الدول النامية :" لقد كانوا وعلى مدى أسابيع ينتظرون في الخارج و يرتقبون ما يجري في الداخل, و ذلك في الوقت الذي يتفاوض فيه المسئولون الأمريكيون و الأوروبيون بشأن من يحصل على جزء من الكعكة الخاصة بالتجارة العالمية, فقد كانت البلاد النامية تستغرب ما بقي لها". وبسبب الضعف الهيكلي للبلاد النامية في مجال الثروة و القوة إذ لا يزيد حجم تجارتها عن 27% من التجارة العالمية, فهي دائما الخاسر الكبر, ففي مجال السلع الزراعية و المنسوجات سوف تواجه هذه البلاد حجما أقل من الوسائل الجمركية على صادراتها المتواضعة, و مقابل ذلك سوف يطلب منها فتح المزيد من أسواقها في مجال الاستثمار و التسويق و الخدمات و السلع الزراعية الأوروبية و الأمريكية, الأمر الذي يقلل من مقدرتها على التنافس مقابل هذا السيل من التدخل الاقتصادي الخارجي (الجوراني ، 2011)

حوالي ثلثي أعضاء المنظمة هم من الدول النامية ومن المتوقع أن تؤدي هذه الدول دورا كبيرا كونها أصبحت تمثل قوة في الاقتصاد العالمي ، وتتعامل المنظمة مع احتياجات الدول النامية في إطار ثلاثة اتجاهات هي:

– **لجنة التجارة والتنمية** : هذه اللجنة تعمل من خلال المنظمة وضمن هيكلها التنظيمي ، وتتضمن اتفاقية منظمة التجارة العالمية عددا من الترتيبات التي تتعامل مع الدول النامية ، وكانت اتفاقية الجات قد تضمنت في الجزء الخاص في التجارة والتنمية وهو الجزء الرابع الذي تضمن مفهوم تبادل المنافع في مفاوضات التجارة بين الدول المتقدمة والنامية، كما أن الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS) تمنح الدول النامية بعض المعاملة التفضيلية تحت عنوان التكامل الاقتصادي (الجزء الخامس من هذه الاتفاقية

– **منح شروط خاصة للدول النامية** : تحتوي اتفاقية منظمة التجارة العالمية على شروط وترتيبات خاصة بالدول النامية أهمها ما يلي:

•منح زمن إضافي للدول النامية كي تنفذ التزاماتها ، وكذلك ترتيبات لزيادة فرص الدول النامية في التجارة من خلال تعظيم قدرتها على الوصول الى الأسواق كما في مجال النسيج والخدمات.

•تقوم المنظمة بحماية أعضائها من الدول النامية من خلال حماية عوائد الدول النامية وخاصة في مراحل التكيف المحلي والدولي مثل العمل ضد الإغراق وتدهور ميزان المدفوعات ، كما تقدم المنظمة مساعدات للدول النامية فيما يخص التعامل مع معايير الصحة المرتبطة بالتجارة والمعايير الفنية.

– **المساعدات الفنية**:وهذه تقوم بها سكرتارية المنظمة عن طريق تدريب الموظفين المحليين على مختلف المواضيع

الخاصة بالتجارة ، فضلا عن تقديم المشورات القانونية فيما يخص النزاعات التجارية.

ومن المتوقع أن تحقق الدول النامية ايجابيات عديدة نتيجة لانضمامها لمنظمة التجارة العالمية ، أبرز هذه الايجابيات ما يلي:

1 – يتوقع الخبراء أن تنمو تجارة العالم بفضل بروتوكول النفاذ الى الأسواق وذلك بمعدل يصل الى (5%) سنويا ، وسف تتحقق المكاسب لبعض منتجات الدول النامية من الصناعات التقليدية نتيجة لزيادة صادراتها وخاصة من المنسوجات والملابس.

2– يتيح فتح الأسواق أمام صادرات الدول النامية فرصا تصديرية بشكل أوسع نتيجة لالغاء الحواجز ورفع الدعم عن المنتجات المحلية.

3– تؤدي إزالة الحواجز والعوائق أمام التجارة إلى زيادة التبادل التجاري والاستثمار المشترك ونقل التكنولوجيا بين مختلف دول العالم ومنها الدول النامية.

4– تؤدي هذه الاتفاقية إلى تطوير الهياكل الإنتاجية ورفع القدرة التنافسية للصادرات المحلية في الدول النامية وتنمية الكوادر البشرية كي تستطيع هذه الدول المنافسة في الأسواق العالمية.

5– توفر الاتفاقية للدول النامية فترات انتقالية للتطبيق بما يمثل فرصة لإعادة بناء القدرات والهياكل الإنتاجية والمعرفية والاستغلال الأمثل للإمكانيات المتاحة.

6– يوفر التعاون والتكامل الإقليمي امتيازات وإمكانيات للتبادل التجاري والاستفادة من مزايا التخصيص وتقسيم العمل وانتقال عناصر الإنتاج وانخفاض تكلفة الخدمات المرتبطة بالتجارة.

7– يتوقع أن تزيد الصادرات الزراعية للدول النامية بعد الاهتمام بالمواصفات القياسية وكذلك الاهتمام بالقيود البيئية.

8– رفع الدعم عن المنتجات التصديرية المباشر وغير المباشر قد يؤدي إلى حدوث فائض في الموازنة يمكن استخدامه في تمويل أنشطة أخرى.

9– منح الأسبقية للدول النامية في المعاملة التفضيلية وخاصة الدول المستوردة للغذاء من حيث القروض والمعونات والهبات.

10 – الاستفادة من دعم منظمة التجارة والمؤسسات الدولية الأخرى الخاص بتنمية وزيادة استجابة الاقتصاد المحلي لمواجهة متطلبات تحرير التجارة العالمية من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي وبرامج التكييف الهيكلي ، وبرامج التدريب والمساعدات الفنية والتكنولوجية (ناجي ، 2004 : 22)

المطلب الثالث : تأثير منظمة التجارة العالمية على دول المنطقة العربية :

قبيل بضعة أيام فقط في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، أقدم العالم بأكمله على تعهد كبير جدًا. فقد أعلن قادة العالم أنهم ملتزمون برؤية مشتركة للقضاء على الفقر المدقع وخلق عالم أفضل وأكثر استدامة على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة. وبالطبع للتجارة دور مهم في هذا الإطار. فخلال العقد الماضي ساعدت التجارة في انتشال

الملايين من الناس من الفقر المدقع، ويمكنها القيام بالدور نفسه خلال السنوات المقبلة بما في ذلك داخل بعض دول العالم العربي.

فعلى الرغم من الصعوبات المتعددة التي تواجهها المنطقة العربية، فإن للتجارة دورًا مهمًا في تعزيز العلاقات الاقتصادية في المنطقة وتعزيز التكامل الإقليمي وبالتالي تحسين حياة الشعوب بما في ذلك الأجيال العربية المقبلة. ومن الملاحظ، وفق منظمة العمل الدولية، أن بطالة الشباب في دول المنطقة تعد من أعلى المستويات بالعالم، بحيث بلغت 27.7 في المائة في منطقة الشرق الأوسط وأكثر من 29 في المائة في شمال أفريقيا خلال عام 2013، مما يمثل أكثر من ضعفي المتوسط العالمي. إن التجارة ومنظمة التجارة العالمية يمكنهما أن تكونا جزءًا من نهج متكامل لمواجهة هذا التحدي.

لطالما كانت التجارة لبنة أساسية في المجتمعات العربية على مدى التاريخ. واليوم ما زالت التجارة تشكل جزءًا أساسيًا من اقتصاديات هذه الدول. وإن نسبة الصادرات من السلع والخدمات من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية توضح ذلك. فعلى سبيل المثال، في دولة الإمارات العربية المتحدة تبلغ هذه النسبة 99 في المائة. وفي دول الخليج الأخرى، تتراوح هذه النسبة ما بين 48 و76 في المائة. وهذا أيضا صحيح في المغرب وتونس ومصر وإن كان بدرجة أقل.

تضم منظمة التجارة العالمية ثلاث عشرة دولة عربية كأعضاء، بعض منها كان من الأعضاء المؤسسين للإطار متعدد الأطراف السابق المعروف باسم اتفاقية ألغات .(GATT) وفي الوقت الراهن تتفاوض سبع دول عربية أخرى للانضمام إلى المنظمة.

وكانت الدول العربية، بما في ذلك الدول الأعضاء التي انضمت مؤخرا للمنظمة مثل اليمن (من البلدان الأقل نموا) والسعودية (أحد أعضاء مجموعة العشرين) ، (G20 ، 1999) ، لاعبًا فاعلاً في أنشطة المنظمة لما تراه من فوائد محتملة لاقتصادياتها من خلال اندماج أكبر في النظام التجاري متعدد الأطراف .

إن اتفاقية تيسير التجارة التي تم الاتفاق عليها مؤخرًا هي أول اتفاقية تجارية متعددة الأطراف تبرم منذ تأسيس منظمة التجارة العالمية قبل عشرين عامًا، وإنه من المتوقع أن يكون لها تأثير اقتصادي كبير .

ومن المؤكد أنه عند تطبيق هذه الاتفاقية سوف تتحقق الفوائد المرجوة والتي هناك حاجة ماسة لها في المنطقة، مثل خفض تكلفة التعاملات التجارية بين الدول العربية، وهذا أمر مهم، خصوصًا بالنسبة للبلدان التي تتوافر لديها شبكات نقل حيوية مثل مصر ودولة الإمارات العربية المتحدة. إن مؤشر سهولة القيام بأنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي لعام 2014 (Ease of Doing Business Index) يضع 3 دول عربية فقط ضمن أفضل 50 دولة، بينما تتمكن فقط 5 دول عربية من الوصول إلى قائمة أفضل 90 دولة في العالم. وفي اقتصاد دولي يزداد عولمة وترابطًا، فإنه يتعين على الدول الاهتمام بتحسين كفاءتها وإنتاجيتها. وإن اتفاقية تيسير التجارة تهدف إلى ذلك تحديدًا من خلال توحيد وتنسيق إجراءات الاستيراد والتصدير. وعلاوة على ذلك، وبما أن الروابط التجارية داخل المنطقة ضعيفة جدًا (ما يقارب 10 في المائة فقط من التجارة العربية يتم في المنطقة)، فإن اتفاقية تيسير التجارة سوف تساعد على زيادة ربط الدول العربية بعضها مع بعض، وتعميق التكامل الاقتصادي الإقليمي.

إن روابط منظمة التجارة العالمية مع العالم العربي عميقة جدًا. ففي مراكش عام 1994 قام أعضاء اتفاقية ألغات بالتوقيع على الاتفاقية التي أنشأت منظمة التجارة العالمية. وفي عام 2001 في الدوحة، أطلقت الجولة التجارية الأكثر طموحًا في التاريخ – أجندة الدوحة للتنمية. ونظرًا لهذا الارتباط فإنه من الطبيعي فحسب، وعلى مرمى شهرين فقط من مؤتمرنا الوزاري العاشر في نيروبي بكينيا، أن نرى أن منظمة التجارة العالمية هي على أولويات أجندة المؤتمر الوزاري العربي في الرياض هذا الأسبوع. فنحن بحاجة لدعم الدول العربية من أجل ضخ الطاقة السياسية في مرحلة مفاوضات ما قبل نيروبي، وذلك من أجل تحقيق نتائج ملموسة من هذا المؤتمر، نتائج من شأنها أن تجلب فوائد حقيقية للمنطقة وأن تضع الأسس لتعزيز فرص التجارة والاستثمار في المنطقة العربية. (أزيفيدو ، 2015)

المطلب الرابع : الانتقادات الموجهة إلى منظمة التجارة العالمية :

وجهت العديد من الانتقادات لمنظمة التجارة العالمية أهمها ما يلي:

1- الاهتمام بالمصالح التجارية على حساب التنمية: يتلخص هذا الانتقاد في أن منظمة التجارة العالمية تهدر التنمية أو التغيير الهيكلي للاقتصاد مقابل المصالح التجارية وتعمد إلى عدم التمييز بين أثر تحرير التجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية في رفع معدل النمو، وأثره في تغيير هيكل الناتج القومي إذ من الممكن جدا أن يكون أثر هذا التحرير إيجابيا فيما يتعلق بمعدل النمو وسلبيا فيما يتعلق بالتنمية

2- منظمة التجارة العالمية تنادي للتبادل الحر مهما كان الثمن: يتجلى هذا الانتقاد بصورة صارخة على مستويات عدة نذكر منها السلبيات التي نتجت عن تحرير السلع الزراعية والخدمات.

3- الدول الصغيرة غير مؤثرة في المنظمة: تعتمد المنظمة آلية التفاوض ومن العوامل المؤثرة في التفاوض القدرة الاقتصادية للبلد وهيبته سياسيا وعسكريا واقتصاديا إلا أن التفاوض يتوقف في الأساس على الكفاءات وعدد الخبراء فعلى سبيل المثال لا الحصر الولايات المتحدة الأميركية حضرت مؤتمر سياتل بما يقارب 260 خبيرا بينما الدول النامية لديها نقص في الخبراء وحتى في بعض الأحيان غير قادرة على تمويل مدة إقامتهم ولذا تصبح الدول الصغيرة غير فاعلة وغير مؤثرة بفعل عوامل هيكلية. وحتى في الحالات التي تملك فيها الخبراء الذين يدافعون باستماتة عن مصالح دولهم وشعوبهم فإن هؤلاء الخبراء تتعرض عواصم بلدانهم للضغط من طرف الدول المتقدمة لتغييرهم أو استبدالهم باعتبارهم مشاكسين ومعرقلين لسير المفاوضات. وحتى في الحالات التي ينجح هؤلاء الخبراء في تحقيق مكاسب على المستوى النظري في صياغة الاتفاقيات تتعرض هذه الدول لمشاكل جديدة تتعلق بالتنفيذ.

4 – المنظمة تساهم في توسيع الهوة بين الأغنياء والفقراء في العالم : تقف وراء هذه الانتقاد المنظمات غير الحكومية فلقد انطلقت مظاهرات كبيرة في مدينة سياتل بالولايات المتحدة الأميركية وفي باريس وجنيف لتطرح مجموعة من الانتقادات أهمها الانتقادات الاجتماعية فقد وزع بيان وقعته 1200 منظمة من 87 دولة تندد باتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء مما أدى إلى انتشار الفقر والمجاعة والتهميش والبطالة .

– منظمة التجارة العالمية ضحية للصراع بين الأقطاب الاقتصادية الثلاثة الكبرى: يؤخذ على منظمة التجارة العالمية هيمنة الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي واليابان. فإذا تعارضت مصالح هذه الأقطاب الاقتصادية تعطلت المفاوضات وفشلت المؤتمرات وإذا اتفقت المصالح هدرت مصالح الدول النامية.

6– منظمة التجارة العالمية غير ديمقراطية: يتعلق هذا الانتقاد بقضية بالغة الخطورة والأهمية في منظمة التجارة العالمية وبها يرتبط مصيرها ومستقبلها وهي آلية اتخاذ القرار.. (عبد الدايم :3)

المطلب الخامس : مستقبل وتحديات منظمة التجارة العالمية :

1) تسود الأوساط الاقتصادية الدولية حالة من القلق والترقب والحذر، انتظاراً لما ستفضي إليه حملات الرسوم الجمركية المتبادلة بين الولايات المتحدة من جهة وشركائها في الاتحاد الأوروبي والصين من جهة أخرى، وليس سراً أن المصالح الاقتصادية والتجارية المشتركة، التي كانت تجمع الحلفاء والأصدقاء والشركاء في الماضي، هي وحدها التي باتت تفرقهم، وتملأ تصريحاتهم وبياناتهم الرسمية بالتحذيرات والخطوط الحمراء. في خضم الوضع الدولي المضطرب، وحالة عدم اليقين التي تهيمن على الاقتصاد العالمي، وجدت المنظمة العالمية نفسها أمام جملة من التحديات، وعواصف من الأزمات والخلافات بين أعضائها، وهو أمر بات يهدد مستقبلها ومصداقيتها بل ووجودها أيضاً.

وقد قرع خبراء اقتصاديون خلال الأيام القليلة الماضية جرس الإنذار، محذرين من أن وجود المنظمة يواجه تهديداً خطيراً مع شروع اقتصاديات رئيسية بإقامة حواجز للحماية التجارية. وطالب الخبراء الدول الأعضاء في المنظمة بالموافقة على برنامج عمل جديد لمعالجة السياسات المشوهة للتجارة والحفاظ على نظام التجارة المتعدد الأطراف القائم على القواعد. وشدد الخبراء على أن التمسك بأساليب العمل الحالية سيؤدي إلى الزوال التدريجي للمنظمة.

وأعرب الخبراء عن أملهم في أن تعمل الدول الأعضاء في المنظمة على تفادي «مزيد من التآكل في مصداقيتها، والحيلولة دون ارتداد بعض الدول الأعضاء نحو استخدام سياسات الحماية التجارية من طرف واحد، وضمان حل النزاعات بفاعلية وكفاءة.

هذه التحذيرات جاءت في وقت قدمت فيه الولايات المتحدة، 5 شكاوى إلى منظمة التجارة العالمية، ضد الصين، والاتحاد الأوروبي، وكندا، والمكسيك، وتركيا، وقالت فيها إن الإجراءات الانتقامية التي اتخذتها هذه الدول رداً على الرسوم التي فرضتها واشنطن على جزء من وارداتها غير مبررة مطلقاً وفقاً للقواعد الدولية. وقال الممثل التجاري الأميركي، إن الرسوم التي قررها الرئيس الأميركي، دونالد ترمب على واردات بلاده من الصلب والألمونيوم وبعض السلع الصينية مبررة وفقاً للاتفاقيات الدولية» وتهدف لحماية مصالح الأمن القومي الأميركي.

وتزامنت الشكاوى الأميركية مع شكوى صينية جديدة لمنظمة التجارة العالمية احتجاجا على تلويح الولايات المتحدة بفرض رسوم إضافية نسبتها عشرة بالمائة على واردات صينية قيمتها 200 مليار دولار. ولم يقف

الأمر عند هذا الحد، فقد حذر الرئيس الأميركي دونالد ترمب من أنه قد يفرض في نهاية المطاف رسوماً على منتجات صينية بأكثر من 500 مليار دولار، ما يعادل تقريباً إجمالي ما استوردته الولايات المتحدة من الصين العام الماضي، لمكافحة ما تقول واشنطن إنه انتهاكات تجارية من بكين.

وتعهدت الصين بالرد على كل خطوة كما أعربت عن معارضتها الشديدة إزاء نشر مكتب الممثل التجاري الأميركي قائمة من البضائع الصينية التي تخضع لرسوم إضافية. وقال المتحدث باسم الخارجية الصينية إن من المؤسف للغاية أن الولايات المتحدة تجاهلت التوافق الذي تم التوصل إليه بين الجانبين، وأظهرت تغييرات وتقلبات في آرائها وأشعلت حرباً تجارية.

ويقول المراقبون إن منظمة التجارة العالمية التي نجحت خلال العشرين عاماً الماضية في تغيير ملامح الاقتصاد العالمي وإرساء قواعد ثابتة له، تواجه اليوم منعطفاً حاداً واختباراً عسيراً يهدد وجودها ومستقبلها إذا فشلت في حل النزاعات الراهنة بين عدد من أعضائها حول الرسوم الجمركية بطريقة أكثر إنصافاً، وقد لا يكون بإمكانها حماية العالم من الحروب التجارية التي تدمر النظام العالمي. ويحذر المراقبون من أنه ما لم تتم تسوية ومعالجة الاضطراب الاقتصادي الدولي الراهن بشكل عاجل، فإن كل ما جرى حتى الآن من فرض رسوم جمركية ورسوم مضادة قد لا يكون سوى بدايات لحروب تجارية أكبر ضرراً وأشد خطراً وأوسع نطاقاً، وقد تتجاوز مجالات الاقتصاد والتجارة، ودنيا المال والأعمال، وصولاً إلى زعزعة الأمن والاستقرار الدوليين . (بن حمد ، 2018 :3)

خاتمة :

الحمد لله رب العالمين وبعونه تم انتهى من البحث البسيط والمتواضع هن منظمة التجارة العالمية (WTO) والذي أوجزنا فيه مفهوم منظمة التجارة العالمية وأهميتها وتأثيرها على الاقتصاد العالمي ' وكذا سلبياتها وايجابياتها على الدول الأعضاء فيها والغير أعضاء ، ونوه الباحث في هذا البحث البسيط على عدة نتائج منها :

1- إن منظمة التجارة العالمية (WTO) هي منظمة اقتصادية عالمية النشاط ذات شخصية قانونية مستقلة وتعمل ضمن منظومة النظام الاقتصادي العالمي الجديد، على إدارة وإقامة دعائم النظام التجاري الدولي وتقويته في مجال تحرير التجارة الدولية وزيادة التبادل الدولي والنشاط الاقتصادي العالمي، وتقف على قدم المساواة مع صندوق النقد والبنك الدوليين في رسم وتوجيه السياسات الاقتصادية الدولية المؤثرة على الأطراف المختلفة في العالم، للوصول إلى إدارة أكثر كفاءة وأفضل للنظام الاقتصادي العالمي.

2- إن المنظمة التجارة العالمية (WTO) قد حلت محل (GATT)لتتولى مجالات أوسع للتجارة العالمية على نطاق السلع الزراعية والصناعية والخدمات والملكية الفكرية والاستثمارات، بل تشمل الجوانب البيئية المؤثرة على التجارة، كما هو مطروح للمناقشة من الدول المتقدمة التي تسعى إلى تضمينها في اختصاصات منظمة التجارة العالمية.

3- إن منظمة التجارة العالمية ومن خلال آلياتها المختلفة ستتولى القيام بالدور الرئيس في إدارة السياسات التجارية الدولية والتأثير في توجهاتها ومستقبلها بصورة تفوق تلك الصلاحيات الممنوحة لكل من صندوق النقد والبنك الدوليين.

4- تعد الآليات القانونية لمنظمة التجارة العالمية عناصر مركزية وأساسية لتوفير الأمن والقدرة على التنبؤ بتوجهات النظام التجاري العالمي الجديد لصيانة حقوق الأعضاء والحفاظ على التزاماتهم المترتبة عن الاتفاقات الناشئة في إطار المنظمة .

5-الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بوجد لديهم امتيازات تجارية تميزهم عن بقية الدول غير الاعضاء في هذة المنظمة .

6-الدول النامية الأعضاء في هذه المنظمة استفادوا كثيرا من انخراطهم فيها من خلال التسهيلات التجارية والمالية وعملية توزيع السلع ونوعيتها وقد ساهم ذلك في رفع وتيرة التجارة والاقتصاد لهذه الدول .

7-الدول الأعضاء المنخرطة في هذه المنظمة لها ايجابياتها وسلبياتها ولكن أكثرها ايجابية لهم .

8-نلاحظ ان الإقبال المتزايد على الانضمام الى هذه المنظمة كبير من قبل الدول النامية وذلك يعد مخرجا من التحديات الاقتصادية والأزمات الذي تعصف يبعضها . وعلى الرقم من الشروط الصعبة ألا إن الإقبال في تزايد .

ويوصي الباحث :

- على الدول النامية (دول العالم الثالث) الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية لان ذلك يسهم في رفع المستوى الاقتصادي والتجاري والصناعي لها من خلال الامتيازات التي تحصل عليها داخل المنظمة في حال الانضمام إليها .

- على الدول الكبرى الصناعية والتجارية عدم ممارسة الضغوطات السياسية على أعضاء المنظمة لإغراض سياسية خاصة بها .
- على منظمة التجارة العالمية التحسين من أداءها الإداري والاقتصادي تجاه الدول النامية الأعضاء منهم والدول التي تريد الانضمام إليها .
- نرى أن مستقبل منظمة التجارة العالمية يواجه كثير من التحديات والمخاطر من خلال الصراعات التي تدور بين الدول الصناعية والتجارية الكبرى فيما يخص النظام التجاري وحقوق الملكية وكذا التعرفة الجمركية والضرائب بين هذه الدول مما يعكس ذلك على دور ومستقبل المنظمة وبقية الأعضاء .

والله تعالى نرجو أن نكون قد وفقنا في بحثنا ، ولله الحمد أوّلاً وأخرا، وصلى الله على سيدنا محمّد وعلى آله وصحبه أجمعين ..... .والله ولي التوفيق .

المصادر والمراجع :

1- العيسوي ، إبراهيم (2001م). **ألغات وأخواتها- النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية**، ط، ٣ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت .

2-الغفوري ، عبد الواحد (2000م). **العولمة والجات- الفرص والتحديات** ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ،

3-اللقماني ، سمير (2004م). **منظمة التجارة العالمية: أثارها السلبية والايجابية على أعمالنا الحالية والمستقبلية** ، دار حامد للنشر والتوزيع ، الرياض ، السعودية .

4-المنظمة العربية للتنمية الإدارية (2005م). **الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات وعلاقتها بقطاع النقل في الدول العربية** ، أعداد فريق من خبراء المنظمة، القاهرة ، مصر.

5-آلية الانضمام الى منظمة التجارة العالمية اغسطس / سبتمبر(2001م). " مجلة الاقتصاد" الغرفة التجارية للمنطقة الشرقية – الدمام العدد 343.

6- جودت ،عبد الخالق (1992م). **الاقتصاد الدولي** ، در النهضة ، القاهرة .

7- جيمس . س جندرون . ب. براون (1980م). **الاقتصاد الدولي الحديث** . مكتبة القاهرة . مكتبة الوعي العربي مصر.

8- حمدي ، عبد العظيم (1996م). **الجات و التحديات**، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية, القاهرة ، مصر.

9-عبد العزيز، سمير (1996م). **التجارة العالمية والجات** ،الأسكندرية، مركز الأسكندرية للكتاب .

10- النجار ، سعيد (1997م).**الاقتصاد العالمي والبلاد العربية في عقد التسعينيات**، دار الشرق الأوسط .

11- عوض، طالب محمد (1995م).**التجارة الدولية " نظريات وسياسات"**، دون دار نشر، عمان.

12- مراد، عبد الفتاح(1997م) , **شرح النصوص العربية لاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية** ،القاهرة،دون دار نشر.

13- مكي، فادي علي(2001م). **ما بين الجات، ومنظمة التجارة العالمية** ، المركز اللبناني للدراسات، ص23.
14- مثنى، فضل علي (2000م). **التأثيرات المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية والدول النامية**، دون مكان نشر، مكتبة مدبولي.
15- مبادئ منظمة التجارة العالمية ، يناير/فبراير (2001م). " ***مجلة الاقتصاد" الغرفة التجارية للمنطقة الشرقية الدمام العدد 336*** .
16- سلامة ، مصطفى(1997م). **قواعد "الجات" . الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية** . المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع القاهرة .
17- كمال، موسى (1996م). **من الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة** ، رسالة ماجستير مقدمة إلى معهد العلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر .
18- حشاء، نبيل (1998م). **الجات ومنظمة التجارة العالمية**، مصرف قطر المركزي مطابع النسر الذهبي عابدين – مصر .
19- شومان ، عدنان شوكت (1996م). **اتفاقيات الجات الدولي الرابحون دوما والخاسرون دوما**، دمشق .

المواقع الالكترونية والمجلات :

1- أمجد قاسم ،8سبتمبر 2017، مقال بعنوان : **تعريف الابتكار وأهميته وأنواعه وحاجة المنظمات إليه** ،بقلم ، على موقع أفاق علمية وتربويه.
2- إيمان الحياري ، ٢٤ نوفمبر ٢٠١٥ مدونة بعنوان : **منظمة التجارة العالمية** على موقع موضوع كوم الالكتروني
3- إيمان بطمة ، ٤ سبتمبر ٢٠١٦، مقال بعنوان **العولمة** ، على الموقع الالكتروني موضوع كوم .
4- حسين عباس حسين الشمري،2014/1/30م، **محاضرة عن منظمة التجارة العالمية**، نشرت على موقع شبكة جامعة بابل كلية الإدارة والاقتصاد قسم علوم مالية ومصرفية
5- حيدر سعيد ، 29 يناير 2019 م ، مدونة بعنوان: **اثأر منظمة التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية**، على موقع المرسال الملون ,
6- خليفة محمد ناجي ، 2004(**اتفاقية منظمة التجارة العالمية وأثرها على الدول النامية)** ص 22 نقلا عن الموقع الالكتروني http://www.sarambite.com/exposeeco3.htm :
7- روبرتو ازيفيدو ،14اكتوبر 2015م ، مقال بعنوان : **التجارة العالمية والتحديات الاقتصادية للبلدان العربية** ، رقم العدد 13469 جريدة الشرق الأوسط
8- صابرين السعو،٢٣ أغسطس ٢٠١٨،مقال بعنوان : **مفهوم الشركات متعددة الجنسيات**، على موقع موضوع كوم بعنوان .
9- عبدالله بن حمد العذبة ، 21 يوليو 2018م صحيفة العرب القطرية ص 3.

10- عدنان فرحان الجوراني ، 3اغسطس 2011م ، مدونة بعنوان : **منظمة التجارة العالمية واثارها على البلدان النامية** ،على منتدى شبكة الأسهم .
11- ليلى العاجيب ٧ يناير ٢٠١٦،مدونة بعنوان : **البنوك الإسلامية** ، على موقع موضوع كوم الالكتروني .
12- نور البغدادي ، 23 نوفمبر 2010م ، مدونه بعنوان : **تعريف الدول السائرة في طريق النمو بدول العالم الثالث** ، على موقع ايدالكي الالكتروني .

المراجع والمصادر الأجنبية:

1- Chris Milner, developing and newly industrializing countries, the globalization of the world economy ,1996,
2- Speyer bcc, the WTO dispute settlement mechanism(anew area for the world economy),the Swiss review of international economic relation ,1998
3- Butler And Hauser , p50, And Kuruvila , Developing Countries And GATT /WTO Dispute Settlement Mechanism,(Journal Of World Trade ,1997
4- Hyun Chong Kim, The WTO Dispute settlement process,oxford university, journal of international economic law, September1999
5- Peter van den bossche, WTO Dispute Settlement In 1997,Part 2,Oxford University Press, Journal Of International Economic, September1998
6- Milner, Chris, Developing And Newly Industrializing Countries, 1996
7- Jackson, John, And Davey, William, Document Supplement To Egal .Problem Of International Economic,1989
8- Kuruvila, Developing Countries And G att-Wto Dispute Settlement , .1997
9- Stevens, C, After The GATT And Uruguay Round, Implication For .Developing Country,1994